



النائب ووزير التجارة والصناعة الأسبق أكد أن سد العجز عبر الاقتراض من الأسواق العالمية «ربا وحرام»

باقر لـ «الأنباء»: «صندوق الأجيال» فقد 150 مليار دولار.. و14 مليار دينار عجز الموازنة المتوقع

باهي أحمد

قال النائب ووزير التجارة والصناعة الأسبق أحمد باقر إن سد عجز الموازنة عبر الاقتراض من الأسواق العالمية يعتبر «ربا ومحراما شرعا». بالتالي فإن البديل المتاح حاليا هو الاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال. وكشفت باقر في حوار خاص مع «الأنباء» أن حجم صندوق الأجيال القادمة قد انخفض إلى 450-500 مليار دولار خلال أزمة «كورونا». بعد أن قدرت قيمته بنحو 600 مليار دولار قبل الجائحة (أي فقد ما بين 100 و150 مليار دولار). محذرا من تسييل أصوله في ظل الظروف الحالية. وأضاف أن جائحة «كورونا» فرضت واقعا اقتصاديا مريبا تزامن مع تراجع أسعار النفط. والارتفاع المتوقع في عجز الموازنة العامة الذي قد يبلغ 14 مليار دينار. مشيرا إلى أن السيولة الموجودة حاليا في صندوق الاحتياطي العام تبلغ 1.5 مليار دينار فقط وهي غير كافية لسد العجز. وراي باقر أن الحكومة تدور في دائرة مفرغة منذ 36 عاما ولم تتخذ أي إجراء متعلق بالإصلاح الاقتصادي. وكان من المفترض أن تضع برنامجا كاملا لتقليص المصروفات وتخفيض بعض المكافآت الفلكية التي تعطي للهيئات الجديدة بشكل خاص. وهو شيء لا مبرر له خاصة في ظل الظروف الحالية. وحول كيفية حل قضية التركيبة السكانية، شدد على أن معالجة تلك القضية تحتاج إلى دراسة سليمة وفق استراتيجية واضحة. حيث لا تزال هناك فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وفيما يلي تفاصيل الحوار:



■ 1,5 مليار دينار فقط السيولة المتوافرة في «الاحتياطي العام» حاليا ■ يجب معالجة قضية التركيبة السكانية بشكل مدروس ووفق إستراتيجية واضحة ■ لا بديل عن وقف استقطاع 10٪ لصندوق الأجيال مع تفاقم عجز الميزانية ■ الفائدة البنكية «حرام» والصكوك الإسلامية البديل الأفضل لتحسين أداء المصارف

النفوس حاولوا استغلال هذا الوضع من خلال تحصيل مبالغ شهرية منهم لإبقائهم داخل الكويت، وأغلبهم من العمالة اليومية المتواجدة في الشوارع والتي تعمل في البناء والنقل وغيرها.

وخل هذه الآفة يكون عبر تعديل التركيبة السكانية، وهذه لن تكون ما بين ليلة وضحاها بل ستأخذ بعض الوقت كما سبق سناخذه بعض المصارف والمصارف التي تعمل في البناء والنقل وغيرها.

هناك توجه لدى وزارة المالية لبيع بعض الأصول العقارية وإعادة النظر في إجراءات الدولة.. هل هذا كاف أم نحتاج المزيد؟

● إعادة النظر في إجراءات الدولة المطلوب بشكل كبير خاصة أن أراضي الدولة المؤجرة قليلة، وبالتالي يجب فتح وإصلاح الأراضي لتهيئتها للاستثمار والصناعات التحويلية والحرفية والاستثمارية وغيرها. كما أن عملية تحرير الأراضي تعد مفتاحا للتنمية الاقتصادية.

أعلنت الحكومة من تعديل التركيبة السكانية.. كيف ترى هذا التوجه؟ وهل هناك انعكاسات سلبية من القرار على قطاع العقار أو القطاع الخاص؟

● أتمنى حل قضية تعديل التركيبة السكانية بشكل مدروس، خاصة أن هناك عددا كبيرا جدا من الوافدين يعملون في القطاع الحكومي ويبلغ عددهم بنحو 72 ألفا منهم 64 ألفا في الصحة والتعليم. وهناك تخصصات علمية في «التربية» حتى الآن تفتقر لمدرسين كويتيين لإحلالهم مكان المدرسين الوافدين.

أما في وزارة الصحة فالعمالة الوطنية خاصة الأطباء تبلغ نحو 50٪، في حين لا يتعدى نسبة الكويتيين العاملين في التمريض والمختبرات والأشعة والتقنيات وغيرها من الأقسام نسبة 1 أو 2٪. ومن هنا نجد ضرورة ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل. ولأسف هناك تركيز على فئة قليلة من المستشارين الذين يعملون في بعض الجهات الحكومية بدلا من التركيز على آلاف العاملين في وزارتي الصحة والتربية.

وقميا يتعلق بالقطاع الخاص فهناك ما يقارب الـ 1,6 مليون وافد يعملون في ذلك القطاع وقلة منهم من يعمل في الوظائف الإدارية ومعظمهم يعملون في محلات البيع والمجمعات والوظائف الحرفية والبسطات وأعمال البناء والكراجات وغيرها، لذلك فتعديل التركيبة السكانية يجب أن يبدأ بتحديد التخصصات التي من الممكن أن يعمل بها المواطن كالحاسبين والعلاقات العامة والاداريين والقانونيين، وتقوم الدولة بإبلاغ القطاع الخاص بالزامية توظيف تلك الوظائف.

نود التعرف على أزمة تجار الاقامات.. وما حل هذه الاشكالية؟

● ان زيادة أعداد الوافدين تدل على أن الكويت نعمة من رب العالمين، ولكن بعض ضعاف

المواطنين وليس للقطاع التجاري ولا للقطاع الاستثماري، فهناك بعض الشركات تدعم سنويا بالوقود من ميزانية الدولة وهي شركات رابحة بل وتوزع أرباحا سنوية من البورصة.

هناك توجه لدى وزارة المالية لبيع بعض الأصول العقارية وإعادة النظر في إجراءات الدولة.. هل هذا كاف أم نحتاج المزيد؟

● إعادة النظر في إجراءات الدولة المطلوب بشكل كبير خاصة أن أراضي الدولة المؤجرة قليلة، وبالتالي يجب فتح وإصلاح الأراضي لتهيئتها للاستثمار والصناعات التحويلية والحرفية والاستثمارية وغيرها. كما أن عملية تحرير الأراضي تعد مفتاحا للتنمية الاقتصادية.

أعلنت الحكومة من تعديل التركيبة السكانية.. كيف ترى هذا التوجه؟ وهل هناك انعكاسات سلبية من القرار على قطاع العقار أو القطاع الخاص؟

● أتمنى حل قضية تعديل التركيبة السكانية بشكل مدروس، خاصة أن هناك عددا كبيرا جدا من الوافدين يعملون في القطاع الحكومي ويبلغ عددهم بنحو 72 ألفا منهم 64 ألفا في الصحة والتعليم. وهناك تخصصات علمية في «التربية» حتى الآن تفتقر لمدرسين كويتيين لإحلالهم مكان المدرسين الوافدين.

أما في وزارة الصحة فالعمالة الوطنية خاصة الأطباء تبلغ نحو 50٪، في حين لا يتعدى نسبة الكويتيين العاملين في التمريض والمختبرات والأشعة والتقنيات وغيرها من الأقسام نسبة 1 أو 2٪. ومن هنا نجد ضرورة ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل. ولأسف هناك تركيز على فئة قليلة من المستشارين الذين يعملون في بعض الجهات الحكومية بدلا من التركيز على آلاف العاملين في وزارتي الصحة والتربية.

وقميا يتعلق بالقطاع الخاص فهناك ما يقارب الـ 1,6 مليون وافد يعملون في ذلك القطاع وقلة منهم من يعمل في الوظائف الإدارية ومعظمهم يعملون في محلات البيع والمجمعات والوظائف الحرفية والبسطات وأعمال البناء والكراجات وغيرها، لذلك فتعديل التركيبة السكانية يجب أن يبدأ بتحديد التخصصات التي من الممكن أن يعمل بها المواطن كالحاسبين والعلاقات العامة والاداريين والقانونيين، وتقوم الدولة بإبلاغ القطاع الخاص بالزامية توظيف تلك الوظائف.

نود التعرف على أزمة تجار الاقامات.. وما حل هذه الاشكالية؟

● ان زيادة أعداد الوافدين تدل على أن الكويت نعمة من رب العالمين، ولكن بعض ضعاف



(ريتلينج كومار)

أحمد باقر، فهد المسعود والزميل باهي أحمد

الدفاع التي صرف عليها بنحو 350 مليون دينار سنويا، إضافة إلى ذلك عجوزات بعض الجهات المستقلة كشركة الخطوط الجوية الكويتية ومؤسسة التأمينات، لذلك انخفضت السيولة به من 64 مليار دينار إلى 1,5 مليار دينار خلال تلك الفترة.

هل ترى مستقبلا في أن إيرادات النفط لن تكفي لسداد الرواتب في الدولة؟ وما الحل المقترح من قبلكم لذلك؟

● ذلك وارد، خاصة مع ازدياد عدد الكويتيين إلى 2,5 ملون بعد سنوات قليلة، كما أن أسعار النفط تحدد وفق العرض والطلب وحاليا كثير من دول العالم أصبحت تنجح للطاقات البديلة، مثل بريطانيا التي قالت انه في عام 2040 لن تبقى سيارة تعمل بالبترول بشكل كامل في لندن والاتحاد الأوروبي.

كما يتم البحث حاليا عن بديل للطاقة سواء الرياح أو المياه أو الطاقة الشمسية أو النووية، لذلك يجب أن نأخذ بالأسباب ونقوم بالإصلاح الاقتصادي بأسرع وقت ممكن.

كيف ترى أهمية إقرار قانون الدين العام الجديد؟ وإصدار سندات لسد عجز الموازنة في ظل استنزاف الاحتياطي العام؟

● أرى أن الحل يكون بالإصلاح الاقتصادي وليس بالاقتراض الربوي الذي لا يجوز شرعا ومحراما، لذلك فإنا ضد قانون الدين العام جملة وتفصيلا.

ما نظرتي للدعوات التي توجه للمواطنين؟ وهل هناك توجيه لغير المستحقين؟

● أعتقد أن الدعم يجب أن يقدم

احتياطي الأجيال القادمة؟ لا أتفق مع تلك الدعوات ولكن للأسف ليس هناك بديل في الوقت الحالي، لذلك فإن تنوع مصادر الدخل وعمل مناطق حرة للتبادل التجاري كمشروع المنطقة الشمالية وعمل منشآت كغنادق وأسواق ومطار ونواد بحرية وغيرها.. أصبحت أمرا ملحا في وقتنا الحالي ولكن بشرط سن قوانين دقيقة ومدروسة لزيادة إيرادات الميزانية وتقليل المصروفات قدر الامكان.

هل ترى أن هناك ضرورة لسد عجز الميزانية من الاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال؟

● ليس هناك بديل، حيث إن البديل الآخر هو الاقتراض من الأسواق العالمية وهو ربا محرم، وقد ترتفع الفائدة في المستقبل ونصبح دولة مدينة.

وفي الوضع الحالي، فإن سيولة الاحتياطي العام تقدر 1,5 مليار دينار فقط وبالتالي فهي غير كافية لسد العجز. أما صندوق الأجيال فكانت تقدر قيمته قبل الجائحة بنحو 600 مليار دولار، لكنه انخفض إلى ما بين 500 و550 مليار دولار بعد «كورونا» (أي فقد ما بين 100 و150 مليار دولار). ومن هذا المنطلق يجب أن تكون حذرين في تسييل أصوله لأن التسييل في الظروف الحالية يكون ضارا بسبب انخفاض القيمة.

وعليه، فإن اقتراض صندوق الاحتياطي العام من صندوق الأجيال هو الحل المتوافر لدينا في الوقت الراهن، فنصندوق الاحتياطي كان يصرف طوال 8 سنوات الماضية على عجز الميزانية وعلى ميزانية تعزيز

آخرى للدخل وعدم الاعتماد على النفط فقط بشكل أساسي.

مع اقتراب نفاذ الأصول السائلة في صندوق الاموال حاليا في صندوق الاحتياطي العام؛ وما السبل المتاحة أمام الكويت لسد عجز الميزانية؟

● هذا كلام خطير ومهم جدا منذ سنوات عديدة ونحن نحذر من أن يأتي يوم وينخفض سعر النفط أو تقل الحاجة العالمية له ويكون له بديل كاشعاع الطاقة الأخرى وبالتالي نفقد مصدرنا الوحيد للدخل أو يقل، حيث إن السيولة الموجودة حاليا في صندوق الاحتياطي العام تبلغ 1,5 مليار دينار فقط وهي غير كافية بالتأكيد لسد العجز.

لذلك فإن تطوير إيرادات الدولة كتطوير قانون الزكاة ليشمل شرائح أكثر من الشركات العامة المساهمة وأدخل شركات جديدة ذات المسؤولية المحدودة والعائلية والمؤسسات التجارية وزيادة النسبة من 1٪ إلى 2,5٪، إضافة إلى أن أسلاك الدولة العقارية المؤجرة قد تساهم في تعظيم الإيرادات للميزانية بمشاركة التجار حيث إن الحكومة في اللحظة مازالت تدور في حلقة مفرغة ولا تريد أن تفرض على التجار أي شيء، لذلك يجب على الحكومة أن تتعد عن جيب المواطن، والاهتمام بالصناعات النفطية وتحرير الأراضي وتنفيذ رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري.

هل تتفق مع الدعوات لوقف استقطاع نسبة الـ 10٪ لصندوق

تأثر الجائحة فقط، وأن يكون هذا المشروع له قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وأن يلتزم بنسبة تعيين الكويتيين، أما بخصوص ما قدمته الدول الأخرى من دعوات لإنقاذ اقتصاداتها فهذا يعود على حسب ظرف كل دولة.

إن ما أخفاقات الحكومة في التعامل مع أزمة كورونا من الناحية الاقتصادية؟

● أعتقد أن هناك هدرا كبيرا من الحكومة حيث كان من المفترض أن تضع برنامجا كاملا لتقليص المصروفات وتخفيض بعض المكافآت الفلكية والتي تعطي للهيئات الجديدة بشكل خاص، حيث تصل بعض الرواتب ما بين 10 و15 ألف دينار وهو شيء لا مبرر له خاصة في ظل تلك الظروف، إضافة إلى أن كثيرا من أعمال الصيانة والتجديد لا حاجة لها الآن.

كما أن احتساب اجرة العمل الإضافي يجب أن يعطى فقط لمن عمل وخطرت صحته في وقت الأزمة وليس للجميع.

لذلك كان يفترض على كل وزير مختص في مجاله الخروج والإفصاح أمام الرأي العام عن البنود التي سبقت وقف الصرف عليها في وقت الجائحة.

ما تعقيبك على اعتذار محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل من عدم الاستمرار في رئاسة لجنة تحفيز الاقتصاد؟

● بحسب علمي قدمت لجنة التحفيز عددا من التوصيات وطالبوا الحكومة بإخذها بعين الاعتبار والسير بها، ولكن كان هناك بطء شديد في اتخاذ القرار بشأنها، منها على سبيل المثال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي اتخذ القرار بهذا بعد شهرين من تقديم التوصيات، وهذا قد يكون هناك سبب لتقدمه محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل الاعتذار عن عدم الاستمرار في رئاسة لجنة التحفيز الاقتصادي.

بناء على مشروع ميزانية الكويت الحالية تقترض وزارة المالية تحقيق عجز مالي بنحو 9,2 مليارات دينار.. ولكن في ظل الانهيارات الأخيرة لأسعار النفط ما توقعاتك لحجم العجز؟

● ان استمرار أسعار النفط على وضعها الحالي حيث تقارب 30 دولارا قد يؤدي ذلك إلى عجز يصل إلى 14 مليار دينار في الميزانية، وهذا ما يجبرنا إلى ضرورة تنوع الاقتصاد عبر البحث عن موارد

فرضت جائحة «كورونا» واقعا اقتصاديا مريبا على جميع الأصعدة نود منكم التعرف على أبرز التأثيرات على الاقتصاد الكويتي؟

● بلا شك كان انخفاض سعر النفط وتوقف كثير من الصناعات والأعمال والأنشطة التجارية من أبرز التأثيرات السلبية التي تعرض لها الاقتصاد خاصة أن النفط في الكويت بعد المصروف الأساسي للدخل ويعقل أكثر عن 80٪ من دخل الدولة، لذلك فإن سعر برميل النفط المقدر في الميزانية وهو 55 دولارا قد يسبب عجزا بنحو 9 مليارات دينار، ولكن في حال استمرت أسعار النفط المنخفضة تنحوم حول ما يقارب 30 دولارا للبرميل فسيصبح العجز المتوقع في الميزانية 14 مليار دينار، وللخلاص من عجز الميزانية لابد أن يصل سعر البرميل إلى 80 دولارا لتتغير سعر التبادل.

أما بالنسبة لآثار القرارات الحكومية التي أتت إلى وقت الأنشطة التجارية في البلاد فلا حاجة أكثر من الدفاع، أضاف على كثير من الأعمال والقطاعات ومنها قطاع العقار الذي تضرر بسبب عدم قدرة المستأجرين من سداد الإيجارات.

في الوقت ذاته، بقيت مصروفات الميزانية مستمرة خلال هذه الفترة بنسبة 75٪ متجهة للرواتب والدعم، كما أن الميزانية المخصصة للأعمال الإنشائية لم تتوقف بشكل كامل، وذلك لكون الكثير منها ضمن عقود سابقة والصرف عليها مستمر.

كذلك الحال كان من البديهي أن تزيد المصروفات بشكل كبير على بعض القطاعات والوزارات بسبب متطلباتها الكبيرة لمواجهة الوباء وبشكل خاص احتياجات وزارات الصحة والدخالية والدفاع، أضاف الى ذلك مصاريف اجلاء المواطنين من الخارج، وإنشاء المحاجر وتجهيزها بالمستلزمات الطبية والعديد من الأمور الأخرى، ناهيك عن الدعم الذي قدمته الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين تضرروا من إغلاق انشطتهم وتوقف أعمالهم حيث قدمت الدولة لهم دعما يقدر بنحو 240 مليون دينار من رواتب وإيجارات كخطوة أولى مرشحة للزيادة.

كيف تقيم حزمة التحفيز التي قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

فرضت جائحة «كورونا» واقعا اقتصاديا مريبا على جميع الأصعدة نود منكم التعرف على أبرز التأثيرات على الاقتصاد الكويتي؟

● بلا شك كان انخفاض سعر النفط وتوقف كثير من الصناعات والأعمال والأنشطة التجارية من أبرز التأثيرات السلبية التي تعرض لها الاقتصاد خاصة أن النفط في الكويت بعد المصروف الأساسي للدخل ويعقل أكثر عن 80٪ من دخل الدولة، لذلك فإن سعر برميل النفط المقدر في الميزانية وهو 55 دولارا قد يسبب عجزا بنحو 9 مليارات دينار، ولكن في حال استمرت أسعار النفط المنخفضة تنحوم حول ما يقارب 30 دولارا للبرميل فسيصبح العجز المتوقع في الميزانية 14 مليار دينار، وللخلاص من عجز الميزانية لابد أن يصل سعر البرميل إلى 80 دولارا لتتغير سعر التبادل.

أما بالنسبة لآثار القرارات الحكومية التي أتت إلى وقت الأنشطة التجارية في البلاد فلا حاجة أكثر من الدفاع، أضاف على كثير من الأعمال والقطاعات ومنها قطاع العقار الذي تضرر بسبب عدم قدرة المستأجرين من سداد الإيجارات.

في الوقت ذاته، بقيت مصروفات الميزانية مستمرة خلال هذه الفترة بنسبة 75٪ متجهة للرواتب والدعم، كما أن الميزانية المخصصة للأعمال الإنشائية لم تتوقف بشكل كامل، وذلك لكون الكثير منها ضمن عقود سابقة والصرف عليها مستمر.

كذلك الحال كان من البديهي أن تزيد المصروفات بشكل كبير على بعض القطاعات والوزارات بسبب متطلباتها الكبيرة لمواجهة الوباء وبشكل خاص احتياجات وزارات الصحة والدخالية والدفاع، أضاف الى ذلك مصاريف اجلاء المواطنين من الخارج، وإنشاء المحاجر وتجهيزها بالمستلزمات الطبية والعديد من الأمور الأخرى، ناهيك عن الدعم الذي قدمته الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين تضرروا من إغلاق انشطتهم وتوقف أعمالهم حيث قدمت الدولة لهم دعما يقدر بنحو 240 مليون دينار من رواتب وإيجارات كخطوة أولى مرشحة للزيادة.

كيف تقيم حزمة التحفيز التي قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

● أعتقد أنها جيدة كما أن لجنة التحفيز الاقتصادي انطلقت وفق اجراءات مالية واقتصادية بحثة، حيث وضعوا في الاعتبار الحفاظ على المال العام ورفضوا أي صرف ليس له مبرر ويؤثر على المال العام، كما وضعوا اشتراطات مهمة منها بأن يكون الدعم المقدم لمن

قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة؟ وكيف تقارن هذه الحزمة بما قدمته الدول الخليجية والعالمية لإنقاذ اقتصاداتها؟

مرشح التجمع السلفي للانتخابات النيابية أكد لـ «الأنباء» أن الاحتياطي العام مهدد بالنفاد.. وهناك بطء في الإصلاحات الاقتصادية

المسعود: «الدين العام» آخر العلاج.. ويجب أن يكون ضمن ضوابط شرعية

غالبية الأنشطة التجارية وخصوصا تجارة التجزئة التي تشكل 4٪ من الناتج الإجمالي المحلي انعكس سلبا على الاقتصاد الكويتي. وأضاف المسعود أن حزمة التحفيز التي قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة تعد خطوة موقفة وجريئة تصب في صالح الاقتصاد الوطني وتدعم المتضررين من الجائحة بتسهيلات وقروض ميسرة. ولفت إلى أن هناك بطئا في اتخاذ القرارات الحاسمة لاسيما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وهذا ما شاهدناه منذ 2015 عندما أعلنت الحكومة عن طرحها وثيقة الإصلاح

المستمرة منه لسد عجوزات الميزانية خلال السنوات الماضية وكذلك لسد عجوزات في ميزانيات هيئات حكومية مستقلة دون أن يكون هناك ايراد ثابت للصندوق للاستدامة كاحتياطي عام. وأوضح أن هناك عدة طرق للحفاظ على المال العام وسد العجز منها: ترشيد الإنفاق الحكومي، تحديد أوجه الصرف، خفض المصروفات غير الضرورية، تأجيل مشروعات تنموية ضخمة، تخصيص بعض الأرباح من الشركات والهيئات الحكومية.

وقميا يخص قانون الدين العام، رأى المسعود أن ذلك آخر العلاج ولكن مشروط بضوابط شرعية أي يكون

اقتصادي ولم تر تطبيقا لأي برنامج إصلاحي حتى اللحظة. وطالب المسعود الحكومة باستغلال الفرصة الحالية للبدء في الإصلاح الاقتصادي، بدعم من مجلس الأمة عبر استصدار تشريعات ذات الصلة إذا لزم الأمر، والمسؤولية متصلة كذلك بمؤسسات المجتمع المدني لدعم جهود السلطين بما يحقق الإصلاحات المنشودة.

وأشار المسعود إلى أن صندوق الاحتياطي العام مهدد بالنفاد، بعد أن كان متوافرا في 64 مليار دينار واليوم يعاني من نقص حاد في السيولة بلغ 1,5 مليار فقط ويعود ذلك للسحوبات

عاجلة الأنشطة التجارية وخصوصا تجارة التجزئة التي تشكل 4٪ من الناتج الإجمالي المحلي انعكس سلبا على الاقتصاد الكويتي. وأضاف المسعود أن حزمة التحفيز التي قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة تعد خطوة موقفة وجريئة تصب في صالح الاقتصاد الوطني وتدعم المتضررين من الجائحة بتسهيلات وقروض ميسرة. ولفت إلى أن هناك بطئا في اتخاذ القرارات الحاسمة لاسيما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وهذا ما شاهدناه منذ 2015 عندما أعلنت الحكومة عن طرحها وثيقة الإصلاح

المستمرة منه لسد عجوزات الميزانية خلال السنوات الماضية وكذلك لسد عجوزات في ميزانيات هيئات حكومية مستقلة دون أن يكون هناك ايراد ثابت للصندوق للاستدامة كاحتياطي عام. وأوضح أن هناك عدة طرق للحفاظ على المال العام وسد العجز منها: ترشيد الإنفاق الحكومي، تحديد أوجه الصرف، خفض المصروفات غير الضرورية، تأجيل مشروعات تنموية ضخمة، تخصيص بعض الأرباح من الشركات والهيئات الحكومية.

وقميا يخص قانون الدين العام، رأى المسعود أن ذلك آخر العلاج ولكن مشروط بضوابط شرعية أي يكون

اقتصادي ولم تر تطبيقا لأي برنامج إصلاحي حتى اللحظة. وطالب المسعود الحكومة باستغلال الفرصة الحالية للبدء في الإصلاح الاقتصادي، بدعم من مجلس الأمة عبر استصدار تشريعات ذات الصلة إذا لزم الأمر، والمسؤولية متصلة كذلك بمؤسسات المجتمع المدني لدعم جهود السلطين بما يحقق الإصلاحات المنشودة.

وأشار المسعود إلى أن صندوق الاحتياطي العام مهدد بالنفاد، بعد أن كان متوافرا في 64 مليار دينار واليوم يعاني من نقص حاد في السيولة بلغ 1,5 مليار فقط ويعود ذلك للسحوبات

عاجلة الأنشطة التجارية وخصوصا تجارة التجزئة التي تشكل 4٪ من الناتج الإجمالي المحلي انعكس سلبا على الاقتصاد الكويتي. وأضاف المسعود أن حزمة التحفيز التي قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة تعد خطوة موقفة وجريئة تصب في صالح الاقتصاد الوطني وتدعم المتضررين من الجائحة بتسهيلات وقروض ميسرة. ولفت إلى أن هناك بطئا في اتخاذ القرارات الحاسمة لاسيما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وهذا ما شاهدناه منذ 2015 عندما أعلنت الحكومة عن طرحها وثيقة الإصلاح

المستمرة منه لسد عجوزات الميزانية خلال السنوات الماضية وكذلك لسد عجوزات في ميزانيات هيئات حكومية مستقلة دون أن يكون هناك ايراد ثابت للصندوق للاستدامة كاحتياطي عام. وأوضح أن هناك عدة طرق للحفاظ على المال العام وسد العجز منها: ترشيد الإنفاق الحكومي، تحديد أوجه الصرف، خفض المصروفات غير الضرورية، تأجيل مشروعات تنموية ضخمة، تخصيص بعض الأرباح من الشركات والهيئات الحكومية.

وقميا يخص قانون الدين العام، رأى المسعود أن ذلك آخر العلاج ولكن مشروط بضوابط شرعية أي يكون

عاجلة الأنشطة التجارية وخصوصا تجارة التجزئة التي تشكل 4٪ من الناتج الإجمالي المحلي انعكس سلبا على الاقتصاد الكويتي. وأضاف المسعود أن حزمة التحفيز التي قدمتها الكويت للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة تعد خطوة موقفة وجريئة تصب في صالح الاقتصاد الوطني وتدعم المتضررين من الجائحة بتسهيلات وقروض ميسرة. ولفت إلى أن هناك بطئا في اتخاذ القرارات الحاسمة لاسيما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وهذا ما شاهدناه منذ 2015 عندما أعلنت الحكومة عن طرحها وثيقة الإصلاح

المستمرة منه لسد عجوزات الميزانية خلال السنوات الماضية وكذلك لسد عجوزات في ميزانيات هيئات حكومية مستقلة دون أن يكون هناك ايراد ثابت للصندوق للاستدامة كاحتياطي عام. وأوضح أن هناك عدة طرق للحفاظ على المال العام وسد العجز منها: ترشيد الإنفاق الحكومي، تحديد أوجه الصرف، خفض المصروفات غير الضرورية، تأجيل مشروعات تنموية ضخمة، تخصيص بعض الأرباح من الشركات والهيئات الحكومية.

وقميا يخص قانون الدين العام، رأى المسعود أن ذلك آخر العلاج ولكن مشروط بضوابط شرعية أي يكون